قيد الحال وقيد التوكيد وأثرهما في تحديد الدلالة
دراسة في لفظة " جميعًا " في القرآن الكريم

سعد عبدالله مقداد*

ملخص

تصدّى البحث لدراسة قيد الحال وقيد التوكيد وأثرهما في تحديد الدلالة متمثلاً بالوقوف على لفظة "جميعًا" في القرآن الكريم، باعتبارها حالاً منصوبًا دائمًا، ومن ثمَّ اختبار فرضية حذف الحال من هذه الآيات وإحلال قيد آخر مكانه؛ كالتوكيد المعنوي مثلاً، وصولاً إلى مآل الدلالة عند ذلك الاستبدال، وانتهاء إلى إصدار الحكم القاضي بصواب التوجيه الذي ذكرناه أو استبعاد صحته.

وانطلق البحث من التعريف بدءًا بمصطلح القيد لغة واصطلاحًا، وقوفًا على آراء علماء النحو والمعاني في حدِّ القيد، وانتهاء بالتصدّي لهذه الظاهرة تطبيقيًّا متوسّلا بالمنهج الوصفي التحليلي واستقراء الآيات القرآنية مقصد الدراسة.

واختبرت الدراسة مآل الدلالة القرآنية التي أدّاها الحال (جميعًا) في الآيات القرآنية كاشفة عن تقييد صاحبها تقييدًا قاطعًا يقضي بتحقق الحدث وحصوله مجتمعًا في وقت واحد، وبدا أنّ هذا الاجتماع على هذه الهيئة أقوى تأثيرًا وأكثر مناسبة لسياق الكلم، وباختبار إنزال قيد التوكيد المعنوي(جميع مضافًا إليه الضمير) مكان قيد الحال (جميعًا) ظهر عدم تجاوز دلالة التوكيد الإحاطة والشمول تبعًا للسياق. وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج:

- القيد فضلة يزيد على المسند والمسند إليه يقيّد دلالة أحدهما ليمنع تعدد احتمالات المعنى. أو يحدّ من إطلاق الدلالة للتنوع والاختلاف.
- أدّى التقييد بالتوكيد المعنويّ (جميع مضافًا إلى الضمير) دلالة الإحاطة والشمول دون استثناء لأحد أو جزء من أجزاء المؤكّد غير أنه وفوق هذه الدلالة الجليلة لم يحقق اشتراط اتحاد وقت حصول الحدث.

الكلمات الدالة: القيد، الحال، التوكيد، الدلالة، جميعًا.

المقدمة

يشكِّل استبدال الأنماط اللغوية في العربية أبعادًا دلالية ومعنوية مائزة؛ تستدعي الوقوف على آثار هذا الاستبدال وما يحققه من احتمالات دلالية أو إيحائية تبتعد عن مقاصد صانع الخطاب أو منشئ الكلم، وبما لا ينسجم ومقاميّة البيئة الكلامية (الجملة) ولذا فإن انتهاء نمط كلامي بصورة ما لا يسمح لنمط آخر بديل أن يحلّ مكانه لما يؤدّيه هذا العنصر أو النمط الدخيل من دلالة تبتعد كثيرًا أو قليلاً عن المراد. وهل يحسن بيانيًّا تحقيق هذا الاستبدال بما ينسجم وسياق الكلم؟

تأتي أهمية البحث في قيد الحال وقيد التوكيد وأثرهما في تحديد الدلالة من خلال حلّ إشكالية دلالية ذات أهمية بالغة؛ تستدعي النظر والتأمل، وصولاً إلى بيان عدم استقامة المعنى وفساد الدلالة حالَ غياب هذا القيد أو استبدال نمطه بقيد آخر، وانتهاء إلى تحديد دلالي سائغ والنظم القرآني يحققه قيد الحال وقيد التوكيد. أمّا اختيار البحث لفظة "جميعًا" في القرآن الكريم فهو أولاً من باب التمثيل على تمايز الأثر الدلالي لها حال كونها حالا منصوبًا، إزاء التوكيد المعنوي (جميع مضافًا إليها الضمير المتصل)، فضلاً عمّا تحمله لفظة "جميعًا" من إيحاءات دلالية وطاقات تأثيرية تفتقر إليها ما يشبهها من ألفاظ متماثلة.

وتتغيا هذه الدراسة الوقوف على ظاهرة يمكن استظهار أثرها في قطع الدلالة، ومجانبة تعدد الاحتمالات الذهنية لها، من خلال تقييدها ببعض القيود النحوية؛ وصولاً إلى تبيّن صورة الجملة القرآنية في حال إطلاقها، بمعنى خلوها من القيد، وأثر ذلك الاطلاق في توجيه الدلالة، والوقوف من ناحية أخرى على صورة الجملة القرآنية المقترنة بالقيد ومدارستها بما قد يوحي إلى تحقّق أثرٍ دلالي مبين أدّاه ذلك القيد. ومن الأهداف التي تستهدفها الدراسة إمكانية إنتاج دلالات لم يتوقف عندها العلماء أو يمكن للباحث أن يصدر

* قسم الإنسانيات، اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصّة الأردن. تاريخ استلام البحث 2017/3/26، وتاريخ قبوله 2017/6/28.

 © 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

عن رأي آخر ينضاف إلى جهود السابقين انطلاقا من النظر والبحث في أثر ذلك القيد دلاليًّا.

أمّا مشكلة الدراسة فتكمن في أنّ الدلالة القرآنية تحديدًا تستدعي قيدًا معيّنًا لاكتمال المعنى لا يحققه نزول قيد آخر مكانه؛ وعليه تتجه الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات المتعالقة بهذه المشكلة:

- ما القيمة الدلالية التي يحققها قيد الحال؟
- وما القيمة الدلالية التي يحققها قيد التوكيد؟
- هل ثمة اختلاف دلالي حالَ نزول قيدٍ مكان آخر؟
- بِمَ ينماز قيد الحال عن قيد التوكيد دلاليًّا؟

لم تكن دراستي ذات فرادة في هذا الميدان؛ فقد تناولت بعض الدراسات موضوع القيد والحال والتوكيد، إلا أنّ الوقوف على الأثر الدلالي للحال وللتوكيد وما يتمايز به أحدهما عن الآخر فلم أقف على دراسة مستقلة تصدّت لهذه القضية، ولعلّ من أهمّ هذه الدراسات التي تناولت صورة من صور القيد بلاغيًّا؛ دراسة بعنوان بلاغة الحال في النظم القرآني، دراسة تحليلية، وهي رسالة دكتوراه أعدها: عويض بن حمود العطوي، ونوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود، ونشرت لاحقًا في كتاب عام (2006). وبحث آخر نشر في مجلة أبحاث اليرموك بعنوان: الحال فضلة، أعده د. فوزي الشايب (1992). ومن الدراسات التي تناولت جانبًا قد يتعالق بموضوع القيد وفقًا للدرس اللساني الحديث؛ كتابٌ ألّفه بومعزة رابح: (2008) بعنوان: الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، صورها – بنياتها العميقة – توجيهها الدلالي – تصحيح للمفاهيم ورؤية في المنهج؛ فقد عدّ المؤلف الوحدة الإسنادية مكمّلاً ومتمّمًا وظيفيًّا مهمًّا له ارتباط بأحد أركان الجملة. أمّا في الدرس الأصولي فقد جاءت دراسة بعنوان: القيد وأثره الدلالي في آيات الأحكام، أعدّها خلدون داود، وهي رسالة دكتوراة نوقشت في كلية الشريعة – جامعة اليرموك، وقد نشرت في كتاب عام (2011)؛ وركّزت الدراسة على بيان أثر القيد في استنباط الأحكام الشرعية وبيان مدى تأثر الفقهاء والمفسرين به وانعكاسه على آرائهم.

ويبدو أنّ هذه الدراسات – على أهميّتها – ركّزت على الجانب النحوي والبلاغي حسب، إذ أغفلت البحث في جملة من القيود المتضمنة في النصّ القرآني العظيم الذي تتضافر فيه صور القيد نحويًّا وبلاغيًّا وأصوليًّا؛ تحقيقًا لاستظهار الدلالة وبيانها. من خلال النظر في القيد الراجع إلى نظم الجملة وترتيب أجزائها. ومن هنا لن تكون هذه الدراسة تكرارًا لما سبق وإن أفادت منه؛ بل ستكون – بإذن الله – إضافة جديدة، وإضاءة للجانب الدلالي اعتمادًا على أثر القيد في نظم الجملة.

معجميّة القيد واصطلاحه (تحقيق المصطلح)

تتجه مقصديّة الدلالة في الجملة العربية نحو مرادها بما ينتظم عناصرها المعيارية، ولذا فإنّ عنصرًا نحويًّا ما قد لا يحسن تمثّله إزاء عنصر آخر لبلوغ المأرب الدلالي المقصود. وسعيًا لتحقيق معنى حاسم ينفي احتمال تعدد الدلالات الذهنية للكلِم يقضي عنصر نحويّ إضافيّ بتقييد أحد ركني الجملة (المسند أوالمسند إليه) تقييدًا دلاليًّا، درج على تسميته (القيد). "علم الدلالة من العلوم الأساسية في الدراسات اللغوية، ولقد اهتم به العلماء قديمًا وحديثًا وذلك؛ لارتباطه بفهم الكلام". (بني عامر، 2015: 1195).

جاء في كتاب العين في شرح المعني اللغوي للقيد قوله:" وقيْد السيف: الممدود في أصول الحمائل تمسكه البكرات، وقيْد الرحل: قِد مضفور بين حنويه من فوق، وربّما جعل للسرج قيْد، وكذلك كلّ شيء أسر بعضه إلي بعض، ويقال للفرس الجواد: قيد الأوابد أي إذا رآه لحقه كأنّما هو مقيّد له قال: بمنجرد قيد الأوابد هيكل.." (الفراهيدي، 1982: 5 / 196)، وذهب التهانوي في كشّاف اصطلاحات الفنون إلى أنّ القيد " في عُرف العلماء هو الأمر المخصِّص للأمر العامّ"(التهانوي، د.ت: 1178)

وأشار صاحب معجم الصّحاح إلى شرح استعمال الفعل (قيّد) مع وحدات لغوية أخرى تصاحبه في سياق الاستعمال؛ قوله:" وقد قيّدتُ الدّابة وقيّدتُ الكِتابَ: شَكَلْتُ" (الجوهري، 1987: 2/ 529)، ويوضّح لسان العرب مضارع الفعل الماضي (قيّد) ومصدره واستعماله في دلالة حقيقية وأخرى مجازية؛ وفي الحديث: قيَّدَ الإيمانُ الفَتْكَ؛ معناه أنَّ الإيمان يَمْنَع عن الفتْكِ بالمُؤْمن كما يَمْنَع ذا العَيْثِ عن الفَسادِ قَيْدَه الذي قُيِّدَ بِه...".(ابن منظور، د.ت: مادة قَيَدَ). ثم يستخلص معجم المقاييس في اللغة الأصل الدلالي أو المعني الكلي للقيد بقوله:" القاف والياء والدال كلمة واحدة، وهي القيْد، وهو معروف، ثم يستعار في كل شيء يحبِس، يقال: قيدته أقيده تقييدًا. فقوله:" ثم يستعار في كل شيء يحبِس" (ابن فارس، 1981: 5/44).

يظهر من العرض السابق أن استعمالات الفعل (قيّد) تدور كلّها حول" أصل دلالي" واحد هو "حَبَس أو منَعَ" أو فَلَنقُلْ تدور كلّها حول "دلالة محورية"(نصر، 2009: 200) واحدة هي"حبس، أو مَنع"، ثم تتلون هذه الدلالة المحورية بألوان جزئية مختلفة وفقاً للوحدات اللغوية الأخرى التي تصاحبها في السياقات الاستعمالية، لكنها تُردُّ جميعًا إلى هذا الأصل الدلالي الكلي الجامع ردًّا صريحًا أو بشيء من

التأويل.(نصر، 2009: 196-197)

أمّا (القيد) اصطلاحًا فقد تنازعت مظانّ التراث؛ النحويّة، والبلاغيّة، وكتب أصول الفقه؛ البحث فيه شرحًا وتفصيلاً؛ إذ لم تفرد كتب تراث النحو العربي حديثًا مستقلاً أو صريحًا لمفهوم القيد اصطلاحًا؛ غير أنّه يمكن استنباط ذلك في ضوء نظرتهم إلى مكونات الجملة وتقسيمهم لها قسمين (نصر،2009: 214):

1. قسم أطلقوا عليه مصطلح" **العمدة** "؛ وهو يضم المسند والمسند إليه ونائبه.
2. قسم أطلقوا عليه مصطلح" **الفضلة** "؛ وهم يقصدون بهذا القسم الوظائف النحوية الأخرى التي ليست مسندًا ولا مسندًا إليه ولا نائبًا عن المسند إليه. ويظهر ذلك من خلال القراءة في أبواب النحو المختلفة من بدايتها إلى نهايتها، فلو نظرنا مثلا في أول شرح الرضي على الكافية نجده يبدأ حديثه عن الوظائف النحوية بالحديث عن المرفوعات، ويقدمها على المنصوبات والمجرورات؛" لأن المرفوعات عمدة الكلام. أمّا المنصوبات والمجرورات فهي فضلة الكلام باستثناء ما اشتبه من المنصوبات بالمرفوعات كاسم "إنّ" وخبر" كان" وأخواتهما وخبر"ما" و"لا"، قال ابن الحاجب: "المرفوعات هي ما اشتمل على عَلم الفاعلية"، قال الرضي:" قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات؛ لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقى محمولة عليه، والمنصوب فى الأصل فضلة لكن يشتبه بها بعض العمد، كاسم "إنّ" وخبر" كان" وأخواتهما وخبر" ما" و"لا" ".

ولعلّ الذي جعل النحاة يرون أن المسند والمسند إليه عمدتان هو أنهم رأوا أن الحكم – أو الخبر أو الإسناد أو الكلام – لا ينعقد إلا بهما. ولذلك لابد أن يكونا موجودين في التركيب على نحو من الأنحاء: ملفوظيْن أو مقدّريْن أو أحدهما مقدر والآخر ملفوظ؛ يقول ابن الحاجب في حديثه عن الكلام من حيث معناه وكيفية تركيبه: "الكلام ما تضمّن كلمتيْن بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم"، قال الرضي: ويعنى بتضمنه الكلمتين: تركّبه منهما وكونهما جزأيه، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمّن. وجزءا الكلام يكونان ملفوظين، كزيد قائم، وقام زيد، ومقدّرين كَنَعَم فى جواب من قال: أزيد قائم، أو أقامَ زيد؟ أو أحدهما مقدرًا دون الآخر وهو إمّا الفعل، كما في: إنْ زيدٌ قام، أو الفاعل كما في: زيد قام، أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى: " فَصَبْرٌ جميلٌ".(الأستراباذي، 1979: 31/1)

في هذا الإطار من تقسيم عناصر بناء الجملة إلى عمدة وفضلة راح العلماء يتحدثون عن الفضلة على أنّ وظيفتها أن تكون قيدًا في الأحكام أو المعاني التي تنشأ بالعمدة. ومعنى هذا أنّ دلالة (القيد) عندهم تدور حول" تقييد المعنى"، غير أنني لم أظفر بحديث مستقلٍّ في كتاب أحدٍ من علماء النحو؛ يبيّن فيه مفهوم القيد والوظائف النحوية التي يصدق عليها هذا المفهوم، فكلمة (قَيد) كانت تذكر في كلامهم أثناء النظر في الوظائف النحوية التي تقع في قسم الفضلات، دون أن يقف أحد من هؤلاء العلماء ليحدد مفهومها، فقد سيق هذا اللفظ سوْقا سريعًا وكأن مفهومه بيِّن عندهم، ودلالته واضحة معروفة بينهم.

ولعلّ السبب في ذلك هو " أن لفظ (القيد) كان يستعمل في كلامهم بالمفهوم اللغوي لا بالمفهوم الاصطلاحي؛ كما نقول: الفعل"خَبَر" عن الفاعل في مثل قولنا: نجح محمد، فقد استعملنا الاسم"خَبَر" بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي، وكذلك استعمل "قيّد" في كلامهم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي لشرح وظيفة الفضلة بعد أن تحددت وظيفة العمدتين بإنشاء المعنى التركيبي - أي الحكم أو الخبر أو الإسناد - وعقد الكلام وبيان أنها – أعني الفضلة – في تأثيرها على المعنى المعقود بالعمدتين تشبه القيد الحسي الذي تقيد به الأشياء، ووجه الشبة هو أن كليهما يحبس ويمنع الإطلاق"(نصر، 2009: 216).

وممّا جاء في الحديث عن الفضلة أنها لغةً: " مصدر المرّة من فَضَلَ، والجمع: فضلات وفضال: البقية من الشيء" (ابن منظور، د.ت: مادة فضل). واصطلاحًا (بابتي، 1992: 708): هي الاسم الذي يذكر في الجملة غير المسند والمسند إليه، ويمكن الاستغناء عنه، إنما يؤتى به لتوضيح المعنى؛ مثل: نام الطفل في السرير، فالجارّ والمجرور هو" **فضلة** " لأنه يمكن الاستغناء عنه، ولكنه يوضح المعنى، وقد ذهب الأشموني إلى أنّ" المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه سادًّا مسدّ عمدة؛ كضَرْبي العبدَ مسيئًا، أو لتوقّف المعنى عليه كقوله:

إنّما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيبًا كاسِفًا بالُه قَليلَ الرَّجاءْ" (الأشموني، د.ت: 169/2).

ففي المثال الذي قدّمه الأشموني" ضربي العبد مسيئًا" لا يجوز حذف الحال (مسيئًا)؛ لأن ما سبقه من قول" ضربي العبد" لا ينتهي إلى معنى يحسن السكوت عليه، وعليه اقتضى مجيء الحال ليقوم مقام الخبر الذي به تتم فائدة الجملة وتمام معناها. وكذا الأمر في البيت الذي أورده الأشموني حيث لا يمكن حذف الحال" كئيبًا" لأن ما تقدّمه من الجملة بعد حذفه" إنما الميت من يعيش" يجعل المراد متناقضًا؛ ولا يعيد اتّساقه سوى ذكر الحال" كئيبًا" ليؤكّد أنّ الموت خير من العيش في الكآبة وقلّة الرّجاء.

ويبدو أنّ للنحاة المحدثين رأيًا في هذه الظاهرة يكشف أثر القيد ووظيفته في الجملة، ونُلمح هنا إلى ما جاء به عباس حسن في

كتابه النحو الوافي، وفيه يرى أنّ الملحوظ عند سماع جملة مثل (أقبل ضيف) أن تتعدد الاحتمالات الذهنية في أمر هذا الضيف: ما اسمه؟ ما بلده؟ ما صلته بنا؟ ما غرضه؟ ما شأنه؟..و..و كلّ هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها، ولا تدلّ عليه النسبة الأصلية فيها، ومن ثمّ كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدي إلى زيادة معنوية؛ كأن نقول: أقبل ضيف عظيم؛ فننسب العظمة للضيف. فهذه نسبة أيضًا، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية، ليست أصلية كالسابقة؛ إذ لايتوقف – في الغالب – على هذه النسبة الجزئية أو الفرعية، المعنى الأساس للجملة، ولا يختلّ بحذفها؛ فمن الممكن – غالبًا الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظية التي جلبتها. وكذلك لو قلنا: أقبل الضيف مبتسمًا، أو فرِحتُ بالضيف يومًا... أو غير ذلك من الزيادات اللفظية الفرعية التي منها: الحال والتمييز، والمفعولات، والتوابع، وغيرها من سائر(المكمّلات) التي تزاد على طرفي الجملة الأصلية؛ فتكسبها معنًى جزئيًّا جديدًا، قد يمكن الاستغناء عنه. (حسن،1976: 1/3–2).

والنحاة يسمّون هذه النسبة الجزئية أو الفرعية (القيد) أو **(النِّسبة التقييدية)** (السيوطي، 1998: 411/2)؛ يريدون بها النِّسبة التي جاءت لإفادة التقييد؛ أي لإفادة نوع من الحصر والتحديد؛ ذلك أنّ اللفظ قبل مجيئها كان عامًّا مطلقًا يحتمل أنواعًا وأفرادًا كثيرة، فجاءت التكملة: أي القيد فمنعت التعميم والإطلاق الشاملين، وجعلت المراد محصورًا في مجال أضيق من الأول، ولم تترك المجال لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل.(حسن، 1976: 1/3–2)

وتتحدد دلالة القيد أكثر عندما نرى أن" القيد في الجملة عند علماء المعاني ما ليس مسندًا، ولا مسندًا إليه، ولا صلة. والقيود في الجملة هي أدوات الشرط، والنفي، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والتوابع، والنواسخ ".(طبانة،1997: 574) وقد التفت عبد القاهر الجرجاني منذ زمنٍ إلى أهمية القيْد في نَظْم الكَلِم؛ إذ أكّد"أنْ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلَق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك،...، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أنْ لا محصول لها غير أن تعمدَ إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولاً. أو تعمدَ إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تُتبِع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدًا له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمامِ كلامك على أن يكون الثاني صفة، أو حالاً، أو تمييزًا، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا، أو استفهامًا، أو تمنّيًا، فتُدخِل عليه الحروف الموضوعة لذلك.."(الجرجاني،1999: 59–60). وجملة القول؛ إنّ مصطلح القيد ما هو إلاّ "مفهوم وظيفيٌّ يساعد على تبيين الظواهر النحوية التي دأب النحاة على تخصيص أبواب لدراستها." (العمري، 2015: 42).

ويلتقي علماء الأصول وعلماء النحو والمعاني في ملتقى علميّ يسهم في إغناء العربية وبناء أصولها بناء يتفق وغاية تلكم اللغة؛ ويبدو أن أمر البحث في أسرار هذه اللغة وجمالياتها قد شغل أصحاب الرأي والحكمة، والتحليل، فسلك كلّ فريق مسلكًا خاصًّا التقى في منتهاه مع أقرانه خدمة للعربية وحفاظًا على سيرورتها وَفقًا لما جاءت به من تمثلات إعجازية خارقة لإبداعات العقل البشري في نسقٍ إلهيٍّ مُحكَم.

ويبدو اهتمام علماء الأصول بالمعنى أمرًا لافتًا؛ إذ يتصدّر المعنى مرتبة متقدمة على اللفظ، فإذا ما عُنوا بالألفاظ فذلك من أجل المعاني. ويؤيد ذلك ما ورد عنهم؛ فالشاطبي مثلاً يقول:" واللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود".(الشاطبي، 1923: 57/2).

هذا الاهتمام بالمعنى المتأتي من انسجام اللفظ وانتظامه مع أقرانه في الجملة، دليل مهمّ يؤكّد تقارب نظرة علماء الأصول وعلماء المعاني في هذا الأمر؛ إذ لا حقيقة بلا معنى واضح، واللفظ غير الواضح لاينتهي بمعنى سليم واضح ضرورة.

ومن هنا لا يحسن أن تقوم دراسة علمية كهذه الدراسة بعيدًا عمّا قدّمه علماء الأصول في ما يسمّى (القيْد).

فلا يغيب عن ذاكرة علماء الأصول تقديمهم تعريف القيد لغةً قبل كلّ شيء؛ ولذا نجد المحدثين خاصّة ممن كتبوا في هذا الحقل يستهلّون حديثهم عن القيد بالإشارة إلى الدلالة اللغوية ابتداءً، ثم يتخذون منه أساسًا يبنون عليه تعريفهم الاصطلاحي للقيد، وقد قدّمت لمفهوم القيد لغة عند الحديث عن مفهوم القيد عند النحويين.

وفي مظانّ الأصوليين لا نكاد نجد أحدًا يتكلّم عن المقيّد دون الإشارة الملازِمة لما يقابله ألا وهو المُطْلَق، ولذا لابدّ من الحديث عن هذين المصطلحين لِما لَهما من ارتباط وثيق الصلة بما نحن بصدده، وننظر أولاً في ما جاء به الأصوليون في مصطلح القيد؛ إذ نجدهم يطلقونه باعتبارين:

الأول: ما كان من الألفاظ الدالة على مدلول معيّن، كزيد وعمرو، وهذا الرجل ونحوه.

الثاني: ما كان من الألفاظ دالاً على وصف مدلوله المطلق بصفة زائدة عليه كقولك: "دينار مصري، ودرهم مكيّ".

وهذا النوع من المقيّد؛ وإنْ كان مطلقًا في جنسه من حيث هو دينار مصري ودرهم مكيّ، غير أنه غير مقيّد بالنسبة إلى مطلق

الدينار والدرهم، فهو مطلق من وجه، ومقيّد من وجه." (الآمدي، 1998: 6/3)

ويرى علماء الأصول أنّ " المقيّد: ما تناول معيّنًا أو موصوفًا بزائد على حقيقة جنسه؛ نحو: (فتحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ) (سورة النساء: 92)، وقد سبق أن الدال على الماهية من حيث هي هي فقط مطلق، فالمقيد يقابله، والمعاني متقاربة، وتتفاوت مراتبه باعتبار قلّة القيود وكثرتها، وقد يجتمعان في لفظ واحد بالجهتين كرقبة مؤمنة قيّدت من حيث الدِّين، وأُطلقت من حيث ما سواه ويقال: فعل مقيّد، أو مطلق باعتبار اختصاصه ببعض مفاعيله من ظرف، ونحوه وعدمه. (الطوفي، 2003: 630/2).

فائدة: "الإطلاق والتقييد في الألفاظ مستعاران في الأشخاص، يقال: رجل أو حيوان مطلق: إذا خلا من قيد، أو عقال، أو شِكال، ومقيّد: إذا كان في رجله قيد، أو عقال، أو شِكال، أو نحو ذلك من موانع الحيوان من الحركة الطبيعية الاختيارية، التي ينتشر بها بين جنسه. فإذا قلنا: أعتقْ رقبة، فهذه الرقبة شائعة في جنسها، شيوع الحيوان المطلق بحركته الاختيارية، وإذا قلنا: أعتقْ رقبة مؤمنة كانت هذه الصفة لها، كالقيد المميز للحيوان المقيّد، من بين أفراد جنسه، ومانعة لها من الشيوع، كالقيد المانع للحيوان من الشيوع بالحركة في جنسه. قوله: "وتتفاوت مراتبه"، أي: مراتب المقيّد في تقييده" باعتبار قلة القيود وكثرتها "فما كانت قيوده أكثر؛ كانت رتبته في التقييد أعلى، وهو فيه أدخل، فقوله: أعتق رقبة مؤمنة، مصلّية، سنيّة، حنبليّة، أعلى في التقييد من قوله: أعتق رقبة مؤمنة"(الطوفي،2003: 2/632-633).

وعقد الزّركشي حديثًا تحت عنوان " قاعدة في الإطلاق والتقييد" يصدر فيه كذلك عن التصوّر السابق للقيد المفهوم من كلام النحويين، وهو الوظائف النحوية المتمثلة في القسم الثاني من أجزاء الجملة المشار إليه سابقًا، وهو القسم الذي أطلقوا عليه مصطلح (الفضلة) في مقابل القسم الأول الذي أطلقوا عليه مصطلح (**العمدة**)، وهذا طبيعي؛ لأنّه بحثٌ في شروط الأحكام الفقهية التي تنشأ بالعُمَد، يقول الإمام بدر الدين:" إنْ وُجِد دليل على تقييد المطلق صِير إليه؛ وإلا فلا، والمطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب. والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقا نُظِر؛ فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به، وإن كان له أصل غيره لم يكن ردّه إلى أحدهما بأولى من الآخر" (الزركشي، 1957: 2/15).

ولئن بدا غياب التصريح باصطلاح القيْد عند النحاة، فالظاهر أنهم فهموا مضمونه، وإن جاء بعض الإشارات هنا أو هناك في أثناء تعريف بعضهم الإضافة مثلاً؛ غير أنّ أكثرهم أحلّوا مكان القيد مصطلح الفضلة، التي وإن جاءت زيادة على أصلي الجملة (المسند والمسند إليه)، إلا أنها وجدت لدى علماء المعاني كبير اهتمام؛ فالفضلة عندهم قيدٌ دلاليّ يقيّد أحد طرفي الجملة أو كليهما؛ منعًا لتعدّد احتمالات المعنى، ودفعًا لفوات الفائدة في ما لو غاب القيد.

وأثناء استظهار دلالة القيْد عند علماء الأصول بدا أنّ تصوّرهم عن القيد مفهوم من حديث النحاة عن وظيفة الفضلة في ضوء نظرتهم إلى أجزاء الجملة، وتقسيمهم تلك الأجزاء إلى عمدة وفضلة، وبناءً على ذلك انصرف مفهوم القيد لدى الأصوليين إلى تقييد المعنى بالفضلات، وكأنهم في ذلك يتساوون مع البلاغيين.

وبما أنّ القيد اختيار لغوي أسلوبي يقتضيه مقصد دلالي محدّد فإنّ "الأسلوب يعتمد الاختيار من البدائل اللغوية لتكثيف مستويات الدلالة واقتناص وجوه التأثير المؤسسة على حيوية الاختلاف وأشكال التجاوز، ويفسح الاختيار الأسلوبي المجال لوعي البدائل اللغوية التي تكسب البنى تأثيرها في سياق التوظيف الجمالي المسؤول عن فتنة اللغة وأوهاج الدلالة". (عنبر، 2016: 1815). وعليه"يشكل الأسلوب النسق الناظم للبنى اللغوية على وجهٍ يكسبها مواقعها ويكون مسؤولا عن سيرورة تشكيلها، ويتموقع على هيئة طاقات كامنة وراء ظواهر اللغة ويستمد أوهاجه من دوائر الاختلاف الناتجة عن تحولات البنية."(عنبر، 2016: 1813)

القيمة الدّلالية لقيد الحال:

ينعقد القيد النحوي أيضًا بين الحال وصاحبه في صورة يستحيل معها الحال عمدة لا يحسن الاستغناء عنها؛ على الرغم من تصنيف النحاة لها تحت ما يسمّى فضلة (ليست مسندًا ولا مسندًا إليه)،" ويتفق النحاة على عدِّ الحال قيدًا للفعل، فإذا ما وقع الفعل من فاعله أو على مفعوله، يكون بذكر الحال من أحدهما أو منهما مقيّدًا بهذه الهيئة."(حماسة، 1996: 126)

ولأنّ المعيار الذي تتحدد به الجملة من حيث بدؤها ومنتهاها هو تمام المعنى؛ ذلك أنّ المعنى إذا لم يتم فلا تسمّى البنية التركيبية الإسنادية جملة (رابح، 2008: 405)، وعندها يبقى المعنى أسير السياق والظروف المحيطة باستقبال هذه الجملة من المتلقي(رابح، 2008: 405-406)؛ إذ ثمة تراكيب إسنادية لو لم تكن في القرآن الكريم لعدّت جملاً، وهي تعدّ في السياق القرآني وحدات إسنادية. وأساس ذلك أن المعنى الذي تضمنته ليس مرادًا إلاّ بقيد، ينبغي أن يفصح عنه بالوحدة الإسنادية التي تليه؛(رابح، 2008: 406) ويتضّح هذا المعنى في قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ"(سورة النساء:43)؛ إذ إن الجملة الفعلية

البسيطة "ولا تقربوا الصلاة" المؤلّفة من (لا) الناهية، والفعل المضارع المجزوم (تقربوا) والفاعل المتمثل في واو الجماعة، والمفعول به (الصلاة)، يسجّل أنه لا يحسن السكوت عليها في هذا السياق؛ ذلك أنّ نهي المصلين عن اقتراب الصلاة ليس مطلقًا، بل هو مقيّد باستغراقهم في شرب الخمر وذهاب عقلهم، وعليه لا يتحقق المراد من الجملة الفعلية إلاّ بالوحدة الإسنادية المتمثلة بالجملة الاسمية (وأنتم سكارى) المؤدية وظيفة الحال.

وبذلك تصبح هذه الجملة الحالية عمدة إجبارية، تمثل جزءًا من التركيب الإسنادي "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ" (سورة النساء: 43) الذي غدا جملة فعلية مركبة. ولو لم نحكّم السياق القرآني للآية السابقة لعددنا التركيب الإسنادي الفعليّ "ولا تَقْرَبوا الصَّلاةَ "جملة تامّة يحسن السكوت عليها؛ لاستيفائها أركان الإسناد من ناحية، ولاستقلالها معنًى من ناحية ثانية (رابح، 2008: 406)، غير أنّ سياق الآية قضى بتقييد الحكم الشرعيّ تعظيمًا لقدسية هذه الشعيرة، وهذا الركن المكين الذي يعدّ الدين عمادًا بها.

ويُعهَد للحال وظيفة نحوية دلاليّة موجّهة لا تتحقّق بأيّ قيد آخر؛ فالحال وإن كان فضلة بنائية في الجملة إلاّ أنه قيد فاضلٌ في تحقيق معنىً يتمثّل في وصفٍ يبيّن هيئة صاحبه هيئةً لازمةً شاملةَ الأطرافِ مقتضيةً الآنيّةَ أو اللحظيةَ دون أي تراتب في الحال، وهذا التوجيه يقضي بأنّ تبديل الحال بعنصر نحويٍّ آخر قاصر عن أداء هذه الوظيفة الدلالية؛ وهذا الحكم صادر أثناء النظر في أمثلة قرآنية جاء الحال فيها ضمن نمط واحد متمثّل بكلمة "**جميعًا**"؛ إذ هي أخصُّ من لفظة (جميع)؛ لأنها تشترك في الزمان نصًّا، أمّا (جميع) فتحتمله (الأندلسي،1999: 103/1). وقد وردت كلمة (جميعًا) في ثمانية وأربعين موضعًا(عبدالباقي، 1987: 224–225) في القرآن الكريم على أنها حال منصوبة بمعنى مُجتَمِعًا(العكبري، د.ت: 45/1). وهي أخصّ من جميع لأنها تشترك في الزمان نصًّا، وجميع تحتمله. (الأندلسي،1999: 103/1)

وبالنظر في هذه المواضع بدا أن أقسّمها حقولاً دلالية تبعًا لمقاميّتها، واستظهارًا لصاحب هذه الحال وصورته الإعرابية، ويقتضي النظر في هذه الآيات اختبار فرضية حذف الحال من هذه الآيات وإحلال قيد آخر مكانه؛ كالتوكيد المعنوي مثلاً، وصولاً إلى مآل الدلالة عند ذلك الحذف، وانتهاء إلى إصدار الحكم القاضي بصواب التوجيه الذي ذكرناه أم استبعاد صحته.

وارتأيت توزيع ورود قيد الحال في سبعة حقول سياقية بدأت بالأرض خلْقِها وما فيها وعليها فالتدرّج إلى أحوال متنوعة ثمّ انتهاء بالحديث عن أحوال يوم القيامة وما فيه.

أمّا الحقل الأول فيتمثّل في أنّ سياق ورود الحال (جميعًا) جاء في مقام الحديث عن الأرض، إذ جاء ذكر الأرض مقترنة بالحال (جميعًا) في إحدى

الرقم	الآيـــــــة	رقمها	السورة
.1	"وَقَالَ مُوسَىٰ إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ"	8	إبراهيم
.2	"لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"	17	المائدة
.3	"وَمَنْ فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** ثُمَّ يُنْجِيهِ"	14	المعارج
.4	"وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ **جَمِيعًا** ۚ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ"	99	يونس
.5	"وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"	63	الأنفال
.6	"لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ"	18	الرعد
.7	"هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ"	29	البقرة
.8	"وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ"	47	الزمر
.9	"وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** مِنْهُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"	13	الجاثية
.10	"إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ **جَمِيعًا** وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ	36	المائدة

	مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"		
.11	"وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ **جَمِيعًا** قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ"	67	الزمر

عشرة آية وهي:

لعلّ الملاحظ في الآيات السابقة أنّ الحال (جميعًا) قد توجّه نحو الدلالة على الأرض وذلك في الآيات الإحدى عشرة، غير أنّ صاحب الحال في الآيات الأربعة الأولى جاء على هيئة الاسم الموصول (من) الدالّ على العاقل فيما جاء صاحب الحال في الآيات الستة التالية على هيئة الاسم الموصول(ما) الدالّ على غير العاقل. وهذا ملحظٌ هامٌّ يقتضي الوقوف على ظلاله الدلالية بالدرس والتحليل؛ وإذا ما نظرنا في الآية الحادية عشرة حسب الجدول السابق فإننا نلحظ أن صاحب الحال (الأرض) جاء مطلقًا دون تحديد ظرفي مكانيّ؛ فلم يأت كما ورد في الآيات الأخر (في الأرض) وفي هذا إيحاءٌ دلالي جليل سنقف عليه.

أمّا ارتباط صاحب الحال في الآيات الثلاثة الأولى بالاسم الموصول (من) فذلك عائد إلى مقاميّة الخطاب في الآيات الموجّهة للعاقل تحديدًا؛ ففي الآية الأولى جاء الحال(جميعًا) قيدًا كاشفًا أنّ قوم موسى ومن في الأرض بلا استثناء إن كفروا بالله في وقت واحد مجتمعين لا متفرقين فلن يضرّ الله شيئًا، وهذه الدلالة الجمعية والشمولية على اتحاد الوقت أبلغ في التأثير فيما لو حلّ قيد آخر مناظر للحال كالتوكيد المعنويّ مثلاً؛ فإذا ما قلنا في غير القرآن الكريم: ومن في الأرض جميعِهم لربما أدّى هذا القيد إلى تقديم صورة كلّية شمولية لكنها لا تدلّ على حصول الحدث دفعة واحدة في وقت واحد، فالتوكيد وإن دلّ على الإحاطة والشمول إلا أنه لا يدلّ ضرورة على اتحاد الوقت إذ يمكن أن يكون اجتماعهم على الكفر في أوقات متباينة. وإن كان كذلك فإنّ الدلالة لا تتفق ومقام الآية الذي يستدعي التعجيز أمام قدرة الخالق عزوجل.

وفي الآية الثانية (المائدة: 17) تقييد مكينٌ يوحي بتعظيم قدرة الخالق على إهلاك الناس جميعًا في وقتٍ واحد دون تفاوت زمانيّ بينهم وهذا المعنى آتٍ من الحال (جميعًا)، بل إنّ المعنى يبتعد عن المراد إن استبدلنا بالحال توكيدًا معنويًّا كجميعهم مثلا الدال على التفاوت والتباعد الزمنيّ بين المخاطبين في إيقاع الهلاك بهم وهذا لا يتفق والقدرة الإلهية الخارقة. وكذلك الأمر في الآية الثالثة (المعارج: 14) إذ جاء الحال (جميعًا) مقيّدًا الدلالة نحو عجز المجرم يوم القيامة عن الهروب من العقاب الإلهي حتى وإن جمع أهله الأقربين وكلّ من يعرفهم ومن لا يعرفهم في وقتٍ واحدٍ راجيًا منهم أن يفتدوه ما نفعه ذلك البتة، فرغم اجتماعهم دفعة واحدة واشتراكهم الكليّ في الفداء فلن ينجو من الحساب. وهذا برهان عجز لهذا الإنسان أمام عظمة الله وقدرته.

وتوجّهت الدلالة في الآية الرابعة (ولو شاء ربّك لآمن من في الأرض كلّهم جميعًا..) (يونس: 99) من خلال التوكيد (كلّهم) الدال على الإحاطة والشمول، والحال (جميعًا) الدال على اتحاد الوقت؛ أي أن الله يمتلك المشيئة في تحقيق الإيمان به لعموم البشر دون استثناء وفي وقت واحد. فالحال قيّدَ زمن الجمع والشمول لإنجاز المشيئة.

وبالنظر في الآيات الست المقترنة بالاسم الموصول (ما) لغير العاقل نلتقط إشارات عديدة؛ منها ما هو تعجيز للكفار عن النجاة من عذاب يوم القيامة وإن جمعوا كلّ ما يملكونه من متع الحياة دفعة واحدة، وهذا المعنى متحقّق بالحال (جميعًا)، ومن تلكم الإشارات خلق الأرض وتسخير ما فيها خدمةً للبشر؛ ففي قوله تعالى:" هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعًا ثمّ استوى إلى السماء..."(البقرة:29) إظهار لقدرة الله تعالى في خلق ما في الأرض على العموم دفعة واحدة دون تدرّجٍ في عملية الخلق؛ باعتبار موقع كلمة "جميعًا " من الإعراب على الحاليّة، وهذا ربما لا يحققه قيد آخر كالتوكيد المعنوي مثلاً فيما لو جاء في غير القرآن كقولنا: هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعِها أو كلّها؛ إذ لاقتضى أن يؤول المعنى إلى أنّ هذا الخلق إنما جاء على مراحل متدرّجة بين كلّ خلق وخلق زمن متفاوت؛ دون اتحادٍ في الوقت. وهذا المعنى الأخير لا يقدِّم صورةً كاشفةً طبيعة القدرة الإلهية الخارقة والعجيبة في خلق ما في الأرض تامًّا في وقتٍ واحد. وربما كان في مجيء الحال جميعًا زيادة تكريمٍ لبني البشر متمثّلٌ في خلقِ ما هو مسخّر لخدمة الإنسان دفعة واحدة لا على مراحل؛ فتقديم الأمر في لحظة واحدة أقدر على التأثير في نفس من يتلقاه بل أرفع شأنًا لهذا المخلوق فيما لو جاءه شيئًا فشيئًا.

وأمّا ذكر الأرض مطلقة في الآية الحادية عشرة (الزمر: 67) فهذا عائد إلى إظهار قوّته تعالى المحكمة في السيطرة على الأرض كلّها مجتمعة في آن واحدٍ لا في أوقات متفاوتة، وهذا المعنى مقتبس من الحال (جميعًا) الدال على الشمول والكليّة مع اتحاد الوقت، وهذه الدلالة لا يستدعيها قيد آخر كالتوكيد المعنوي (جميعُها) مثلاً، وإن أفاد التوكيد الإحاطة والشمول غير أنه لا ينهض بقوّة التصوير للعظمة الإلهية المتفردة بالقدرة المحكمة والآنية؛ إذ لا يحمل التوكيد دلالةَ اجتماع وقت القبض وهيئته المفزعة الهائلة التي تثير التعجيب من حال الأرض في تلكم اللحظة العصيبة.

الحقل الثاني: ذكْر صفات خاصّة بالله تعالى؛ كالعزّة والقوّة والأمر والمكر وغيرها؛ وذلك في الآيات الآتية:

الرقم	الآيـــــــة	رقمها	السورة
.1	"مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ **جَمِيعًا** ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ۚ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ"	10	فاطر
.2	"الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ **جَمِيعًا**"	139	النساء
.3	"وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ **جَمِيعًا** ۚ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"	65	يونس
.4	"وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ۗ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ **جَمِيعًا**"	31	الرعد
.5	"وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ **جَمِيعًا** ۖ يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ۗ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ"	42	الرعد
.6	"وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ **جَمِيعًا** وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ"	165	البقرة
.7	"وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ **جَمِيعًا** ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"	148	البقرة

جاء تقييد المصدر (العزّة) بالحال (جميعًا) ليدلّ على عموم صور العزّة وشموليّتها التي تفرّد الله تعالى بها عن غيره مما خلق؛ أي إنها مختصة به تعالى يعطيها من يشاء.(الألوسي،1995: 165/3)، وجاء تأكيد هذا الاختصاص "بما أفاده حرف اللام في قوله: لله للملك. فقد أفاد جعل جنس العزة ملكا لله أن جميع أنواعها ثابت لله، أي أنّ له أقوى أنواعها وأقصاها. وبذلك فإن غير الله لا يملك منها إلا أنواعا قليلة؛ فلذلك لا يكون لما يملكه غير الله من العزة تأثير إذا صادم عزة الله تعالى، وأنه لا يكون له تأثير إلا إذا أمهله الله، فكل عزة يستخدمها صاحبها في مناواة من أراد الله نصره فهي مدحوضة مغلوبة. وقد قيّدت (جميعًا) الحال من العزة مؤكدة مضمون الجملة قبلها المفيد لاختصاصه تعالى بجميع جنس العزة لدفع احتمال إرادة المبالغة في ملك ذلك الجنس." (ابن عاشور، 1997:11/ 223)

أمّا سرّ تقديم المجرور فلإفادة القصر، وهو قصر ادّعائي، لعدم الاعتداد بما للمشركين من عزة ضئيلة؛ أي فالعزة لله لا لهم، و(جميعًا) أفادت الإحاطة فكانت بمنزلة التأكيد للقصر الادعائي فحصلت ثلاثة مؤكدات فالقصر بمنزلة تأكيدين، و(جميعًا) بمنزلة تأكيد. وهذا قريب من قوله:(أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا). (سورة النساء: 139) فإنّ فيه تأكيدَيْن: تأكيدًا بـ (إنّ) وتأكيدًا بـ (جميعًا)؛ لأن تلك الآية نزلت في وقت قوة الإسلام فلم يحتج فيها إلى تقوية التأكيد. وانتصب (جميعًا) على الحال من العزة وكأنه فَعِيل بمعنى مفعول؛ أي العزة كلّها لله لا يشذّ شيء منها فيثبت لغيره؛ لأن العزة المتعارفة بين الناس كالعدم إذ لا يخلو صاحبها من احتياج ووهن والعزة الحق لله." (ابن عاشور، 1997:22/ 271)

وقد أدّى الحال (جميعًا) في قوله تعالى:" بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا " تقييد الأمر بالتصرف التكويني؛ أي ليس القرآن ولا غيره بمكوّن شيئًا ممّا سألتم بل الله الذي يكوّن الأشياء." (ابن عاشور، 1997:13/ 144)

وفي قوله تعالى:" فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا " توجّه التقييد بالحال (جميعًا) ليكشف أنّ مَكْرَ هؤلاء ومكْرَ الذين منْ قبلهم أدّى لإحلال العذاب بالذين من قبلهم فمَكَرَ الله بهم وهو يمكر بهؤلاء مكرًا عظيمًا كما مَكَرَ بِمَنْ قبلهم(ابن عاشور، 1997:13/ 174). وأمّا تقديم المجرور في قوله: " فلله المكر جميعًا" فلإفادة الاختصاص؛ أي له لا لغيره. وهذا بمعنى قوله تعالى: " والله خير الماكرين"، وأكد مدلول الاختصاص بقوله: جميعًا وهو حال من المكر. وإنما جعل جميع المكر لله بتنزيل مكر غيره منزلة العدم، فالقصر في قوله: فلله المكر ادّعائي، والعموم في قوله: جميعًا تنزيلي". (ابن عاشور، 1997:13/ 174)

وتتقيّد دلالة القوّة في قوله تعالى:" أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا " بالحال (جميعًا) في إشارة إلى أنّ جميع جنس القوة ثابت لله، وهو مبالغة لعدم الاعتداد بقوة غيره؛ فمفاد (جميع) هنا مفاد لام الاستغراق في قوله: الحمدُ لله (سورة الفاتحة: 2). (ابن عاشور، 1997:2/ 95) وعليه فإنّ الحال (جميعًا) جعل القدرة كلها لله، على كل شيء، من العقاب والثواب، دون أندادهم وفي هذا التقييد إبراز اتّحاد صور القوّة الإلهية وتحقّقها معًا في صورة تكاملية خارقة لأيّ قوّة أخرى.

وتتَّجه دلالة التقييد بالحال في قوله تعالى:"يأت بكم الله جميعا" لتحقيق معنى القدرة الإلهية في أن يجمع الناس في وقتٍ واحدٍ، جاعلاً صلواتهم كأنها إلى جهة واحدة، وكأنهم يصلّون حاضري المسجد الحرام.(الزمخشري، 1997: 231/1)

هذه الصفات المختصّة بالخالق عزوجلّ لزمت دلالة مقيّدة بالحال الذي أدّى شموليّة هذه الصفات واختصاصها بالخالق دون غيره كاشفة سرّ هذا الاختصاص بما يحقّقه من امتلاك مظاهر الاجتماع دفعة واحدة متّحدة الآنِ بلوغًا لتقوية المعنى وتكامله، وبيان عجز الآخرين، وإن كان هذا المعنى متحقّقًا بالحال المنصوب (جميعًا) فلا سبيل إلى بلوغ تلكم الدلالة المجتمعة فيما لو حلّ التوكيد المعنوي (جميعها) موضع الحال (جميعًا)؛ فالتوكيد وإن دلّ على الإحاطة والشمول إلا أنه لا يشير قسرًا إلى اجتماع القوة في آنٍ واحد أو إلى اجتماع صور العزة، أو غيرها من الصفات المختصة بالله تعالى، بل ربما اتجهت الدلالة بالتوكيد إلى أن صور القوة أو العزة تحقّقت بفترات متباينة متباعدة، وفي هذا كبيرُ عجزٍ لقدرة الخالق المنزَّه عن كلّ نقصٍ أو ضعف.

الحقل الثالث: تقييد حال الحكم على آدم وحواء بالهبوط من الجنة، ويتمثّل ذلك في قوله تعالى:

الرقم	الآيـــــــة	رقمها	السورة
1.	"قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا **جَمِيعًا** فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"	38	البقرة
2.	"قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا **جَمِيعًا** بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى"	123	طه

جاءت (جميعًا) في الآيتين السابقتين حالاً منصوبة"؛ و(جميع) اسم للمجتمعين مثل لفظ (جمع) فلذلك التزموا فيه حالة واحدة وليس هو في الأصل وصفًا، وإلا لقالوا جاءوا جميعين؛ لأن فعيلاً بمعنى فاعل يطابق موصوفه؛ والمعنى اهبطوا مجتمعين في الهبوط متقارنين فيه لأنهما استويا في اقتراف سبب الهبوط." (ابن عاشور، 1997:1/ 441)

وفي هذا إشارة إلى أثر الحال (جميعًا) في تقييد زمن هبوط آدم وحوّاء دفعةً واحدةً لا يتأخّر أحدهما عن الآخر بل متّحدين في الوقت، وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان بقوله:" جميعًا حال; أَيْ مُجْتَمعين، إمّا في زمن واحد، أَو في أَزْمنة، بحيث يشتركون في الْهبوط" (العكبري، د.ت: 54/1)، فيما ذكر البغدادي اختلاف العلماء حول كيفية الهبوط " جملة أو متفرقين إلى قولين: أحدهما؛ أنهم أُهبِطوا جملة، لكنهم نزلوا في بلادٍ متفرقة، قاله كعب ووهب. والثاني؛ أنهم أُهبطوا متفرقين، فهبط إبليس قبل آدم، وهبط آدم بالهند، وحوّاء بجدّة، وإبليس بالأبلّة، قاله مقاتل"(البغدادي، 1964: 68/1). ولعل هذا التفسير للآية لا يعدم احتمالية الهبوط في زمن واحدٍ (جملة) لما ذهب إليه بعض العلماء – كما مضى – وهذه الدلالة أبلغ في التأثير من مجيء قيد آخر كالتوكيد المعنوي مثلاً؛ بقولنا: اهبطوا منها جميعُكم؛ فالمعنى هنا وإن أدى الشمولية والإحاطة إلاّ أنه قد لا يستدعي تنفيذ أمر الهبوط دفعة واحدة، بل يمكن أن يتفاوت زمن التنفيذ بين المأمورِيْن، وعليه لا تظهر هيبة ذلك الأمر الذي يستدعي سرعةً واتّحادًا في الوقت إعلاءً لشأن هذا المطلب وبيان أنّ هذا الأمر لا يتمايز فيه أحدٌ من الآخر، فالخطأ مشترك من كليهما معًا؛ وعليه كانت العقوبة موجّهةً لكليهما معًا.

أمّا في قوله تعالى:" قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ" (طه:123) أي؛ قال الله لآدم وحوّاء: انزلا من الجنة إلى الأرض مجتمعين بعض ذريتكما لبعض عدو بسبب الكسب والمعاش واختلاف الطبائع.(البغدادي، 1964: 250/1)، ولعلّ هذا الأمر بالنزول الموجّه لآدم وحوّاء – كما جاء في التفسير – (مجتمعين) لا يمكن توقعه بالحصول في أزمنة متفاوتة؛ نظرًا لتوجّه فعل الأمر (اهبطا) لكليهما بل لا قرينة لفظية أو معنوية توحي بإمكانية حصول الهبوط متفرّقًا، فالمعصية كانت مشتركة (فأَكَلا منها) والعقوبة موجّهة لهما معًا دون تمييز.

الحقل الرابع: التقييد بالحال عن بعض الأحوال العامة للأمة وللمجتمع والكون؛ ويشكّل هذا السياق أكثر المواضع القرآنية حضورًا؛ إذ جاء الحال أثناء الحديث عن جمع من المؤمنين أو الكافرين أو الناس عامّة؛ ليظهر قدرة الله تعالى على تحقيق أمر ما أو إنفاذه دفعة واحدة، بلا تدرّج أو تباطؤ؛ فالموقف يقتضي إيقاع الحكم مرّة واحدة لما له من وقعٍ في النفس يكشف حال صاحبه وهيئته.

وأمثلة ذلك ما يأتي:

الرقم	الآيـــــــة	رقمها	السورة
.1	"مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ **جَمِيعًا** وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ **جَمِيعًا**"	32	المائدة
.2	"قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ **جَمِيعًا** الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ"	158	الأعراف
.3	"وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ **جَمِيعًا** وَلَا تَفَرَّقُوا"	103	آل عمران
.4	"لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا **جَمِيعًا** أَوْ أَشْتَاتًا"	61	النور
.5	"أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ **جَمِيعًا**"	31	الرعد
.6	"إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ(54 (مِنْ دُونِهِ فَكِيدُونِي **جَمِيعًا** ثُمَّ لَا تُنْظِرُونِ"	54–55	هود
.7	"فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفِزَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ **جَمِيعًا**"	103	الإسراء
.8	"فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ **جَمِيعًا**"	83	يوسف

- تتجه الدلالة قطعًا في الآيات السابقة متوسّلة بالحال(جميعًا) لتؤدي معنى الكليّة والشمول وإنفاذ الأمر أو الحدث في وقت واحد لا تباينَ زمانيًّا قائمٌ؛ ففي قوله تعالى في الآية الأولى: " فكأنما قتل الناس جميعًا" اتجه المعنى إلى أنّ " قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استجلاب غضب الله سبحانه وتعالى والعذاب العظيم ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا؛ أي: ومن تسبب لبقاء حياتها بعفوٍ أو منع عن القتل أو استنقاذ من بعض أسباب الهلكة. فكأنما فعل ذلك بالناس جميعًا." (القاسمي، 1997: 114/4) ولعلّ سرّ تقييد قتل الناس أو إحيائهم بالقيد (جميعًا) إظهار عظم الحدث وجلاله إذ تحتشد ملامح التصوير لهذا الحدث المثير للفزع من هول ما يمكن أن يثيره مشهد قتل الناس مجتمعين دفعة واحدة في صعيدٍ واحدٍ، وكذا حال من يدفع القتل والهلاك عن أحدٍ فحاله كمن ينقذ الناس مجتمعين في وقت واحد من خطر الموت فتكتب لهم حياة جديدة.

- أمّا (جميعًا) في الآية الثانية في قوله تعالى:(إني رسول الله إليكم جميعًا) فقد جاءت "نصبًا على الحال من إليكم، وبذلك فإن التقييد بالحال أدّى إلى التأكيد بأنّ بعث محمد – صلى الله عليه وسلم– كان إلى كافّة الإنس وكافة الجنّ"(الزمخشري، 1997: 166/2). وفي هذا إشارة إلى الحال التي بُعِث لأجلها الرسول عليه الصلاة السلام للناس مجتمعين لا استثناء لأحد دون آخرين، كانهم اجتمعوا في وقت واحد ليؤمنوا برسالته، صلى الله عليه وسلّم، ولعلّ مثل هذا المعنى يبتعد إن حلّ قيد آخر كالتوكيد المعنوي محلّ الحال؛ كأن نقول: رسول الله إليكم جميعِكم، إذ لا يؤول المعنى إلى بيان هيئة الاجتماع وهيبته بل يقصر المعنى ولا يحقق المراد، وعليه يتجه المعنى نحو الشمولية والإحاطة في أزمنة متفاوتة دون إثارة لحال القوّة اللحظية وأثرها في المشهد.

ومثله أيضًا قوله تعالى: وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا.

فمجيء (جميعًا) حالاً هو الذي رجّح إرادة التمثيل؛ إذ ليس المقصود الأمر باعتصام كل مسلم في حال انفراده اعتصاما بهذا الدين، بل المقصود الأمر باعتصام الأمة كلها، ويحصل في ضمن ذلك أمر كل واحد بالتمسك بهذا الدين، فالكلام أمر لهم بأن يكونوا على هاته الهيئة، وهذا هو الوجه المناسب لتمام البلاغة لكثرة ما فيه من المعاني.(ابن عاشور، 1997: 31/4)

- ويظهر أثر التقييد بالحال في قوله تعالى:" ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعًا أو أشتاتًا" إذ نتجت عن التقييد بالحال (جميعًا) دلالة توحي باجتماع الناس في آن واحدٍ حول مائدة الطعام وهذه الهيئة من الاجتماع الشموليّ والكليّ دفعة واحدة لا تتحقّق بقيد آخر كالتوكيد المعنوي (جميعكم) الذي وإن دلّ على الشمول والإحاطة إلاّ أنه لا يحقّق اجتماع القوم واتّحادهم في الأكل دفعة واحدة، بل قد يدلّ على أنهم ربما التقوا على الطعام على دفعات في أزمنة متفاوتة.

- وهذه الدلالة التي أنتجها التقييد بالحال تتحقّق أيضًا في مثل قوله تعالى: " أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعًا ". فالمشيئة الإلهية لهداية الناس متحققة حال كونهم مجتمعين صغارًا وكبارًا رجالاً ونساءً عقلاء ومجانين؛ وهذه الحال من الهداية الكليّة للناس شائيةٌ دفعة واحدة في وقت واحد.

- " فكيدوني جميعًا أنتم وآلهتكم أعجل ما تفعلون، من غير إنظار، فإنى لا أبالى بكم وبكيدكم، ولا أخاف معرّتكم وإن تعاونتم عليّ وأنتم الأقوياء الشداد، فكيف تضرني آلهتكم، وما هي إلا جماد لا تضرّ ولا تنفع، وكيف تنتقم مني إذا نلت منها وصددت عن

عبادتها".(الزمخشري، 1997: 404/2) ويحضر أثر التقييد بالحال(جميعًا) في الآية السابقة بإظهار عجز قوم هود عن النيل منه رغم اجتماعهم وآلهتهم لإلحاق الضرر به بكلّ صور الكيد والكراهية وإن اجتمعت في وقت واحدٍ بما يثير الخوف والفزع في نفس هود عليه السلام، ثم بعد اجتماع هذا الكيد يطلب إليهم هود ألا يؤخّروا ذلك لينظروا بعدها إلى أثر ذلك الكيد في نفسه. وهذا الأثر الدلالي للحال لا يحققه التقييد بالتوكيد المعنوي (جميعكم) الدالّ على الشمول والإحاطة دون اشتراط اتحاد زمن اجتماع صنوف الكيد وضروبه، ومن ثمّ لا ينهض المعنى بإثارة الخوف والفزع الشديديْن في نفس هود لتدرّج صور الكيد والإساءة.

ويتّجه تأويل الدلالة بالحال (جميعًا) في قوله تعالى: (فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفِزَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا) إلى إبراز حال إغراق الله تعالى لفرعون وجنده في البحر بعدما أراد فرعون إبعاد موسى وقومه من مصر(الطبري، 2000:17/ 572)، وهذه الحال من إغراق فرعون ومن معه دفعة واحدة دون تفاوت زماني بين غريق وآخر أظهرُ في إثبات صروة من صور قدرة الله وعظمته في إنزال العقوبة بهم، وأشدّ تأثيرًا مفزعًا في نفس المتلقي لما يثيره هذا المشهد من رعبٍ وخوف. وإذا ما أردنا أن ننزل قيد التوكيد المعنوي (جميعهم) بقولنا: فأغرقناه ومن معه جميعهم، لدلّ ذلك على التفاوت الزمانيّ في عملية إغراق فرعون وجنده حتى وإن أُغرِقوا جميعهم في المحصّلة إلاّ أن ذلك لا يثير في النفس ما يثيره الحال(جميعًا).

- وفي قوله تعالى:(فصبرٌ جميلٌ عسى الله أن يأتيني بهم جميعًا) يجيء الحال (جميعًا) علاجًا نفسيًّا عاجلا لحال سيدنا يعقوب عليه السلام عندما دعا ربّه أن يجتمع بأولاده " (القاسمي، 1997: 209/6) أي بيوسف وأخيه المتوقف بمصر، فتذهب أحزانه مرة واحدة"، إذ إنّ في اجتماعهم دفعة واحدة وفي وقت واحدٍ زوال لهمّه وراحةٌ لباله، ولعلّ الأثر النفسيّ لاجتماع الأخوة معًا في لحظة واحدة أوقع من مجيئهم على فترات متفاوتة متباعدة تزيد من حرقة القلب واضطراب المشاعر، فلو حلّ التوكيد المعنويّ(جميعهم) مكان الحال (جميعًا) لأشعل الحسرة وشدّة الحزن في نفس يعقوب عليه السلام؛ فحضور الأبناء متفرقين أدعى إلى بثّ القلق وعدم الاطمئنان عليهم، بينما اجتماعهم مرّة واحدة يصرف كلّ صور القلق والترقّب والجزع.

الحقل الخامس: تقييد الدلالة بالحال في سياق القتال والحرب، ويتمثّل ذلك بما يأتي:

الرقم	الآيـــــــة	رقمها	السورة
.1	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا **جَمِيعًا**"	71	النساء
.2	"لَا يُقَاتِلُونَكُمْ **جَمِيعًا** إِلَّا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ ۚ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ۚ تَحْسَبُهُمْ **جَمِيعًا** وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ"	14	الحشر

توجّه الحال (جميعًا) في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا) ليستدعي تأكيدًا إلهيًّا يقضي بأخذ الحذر عند لقاء العدوّ، ويتمثّل هذا الأمر بالنفير إمّا ثُباتٍ؛ أي جماعات متفرّقة سَرِية بعد سَرِية، وإمّا جميعاً؛ أي مجتمعين كوكبة واحدة.(الزمخشري، 1997: 78/3)، وذهب البغدادي إلى القول:" أي اخرجوا إلى الجهاد جماعات متفرقين؛ سرية بعد سرية، أو اخرجوا مجتمعين في الجيش الكثيف؛ فخيَّرهم تعالى في الخروج إلى الجهاد متفرقين ومجتمعين"(البغدادي، 1964: 289/1)؛ وذلك إيقاعًا للمهابة بتكثير السواد، ومبالغة في التحرز عن الخطر، وعليه فإنّ مجيء الحال (جميعًا) توجّه بمقصديةٍ دلاليةٍ تقضي بأنّ النفير دفعةً واحدةً مجتمعين أجدر في أن يبثّ الرعب في قلوب أعدائهم، ويشحذ همم المؤمنين ويمضي عزيمتهم إثر إدراكهم قوّة هذا الاجتماع وأثره في العدوّ. ولعلّ هذه الدلالة العجيبة لا تتحقّق إذا ما جاء في غير هذه الآية توكيد معنويّ؛ كقولنا: انفروا جميعُكم؛ فلا دلالة على اجتماع النفير في وقت واحد، بل ربما يجوز أن يكون النفير في أوقات متباعدة حتّى وإن تحقّق تعميم الأمر وإحاطته بجميع المخاطَبين، وبهذه الدلالة الأخيرة تغيب ملامح القوّة واتحاد الصفّ فضلاً عن غياب أثر اجتماع النفير في تحقيق إثارة الرعب والخوف في نفوس عدوّهم.

- وأمّا في قوله تعالى:(لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ...) فقد اقتضى مجيء الحال (جميعًا) استدعاء حال المخاطَبين عند قتالهم المسلمين، فهم لا يقاتلون مجتمعين متساندين يعضد بعضهم بعضًا، إلا في قرى محصنة: لا في الصحراء لخوفهم منكم، وتحصينها بالدروب والخنادق، أو من وراء جدار يتسترون به من أن تصيبوهم.(الأندلسي، 1999: 146/10) وهذا التقييد بالحال أقرب في إظهار حال هؤلاء الكفار من خوفهم وجبنهم عن المواجهة المباشرة للمسلمين في صحراء واسعة بل يجتمعون في وقت واحد اجتماعًا موحّدًا داخل قراهم المحصّنة والمحميّة. ولعلّ تقييد القتال بقيدٍ كالتوكيد المعنوي (جميعهم) مثلاً لا يزيد على دلالة الإحاطة والشمول شيئًا كإفادة اتحاد الوقت في لحظة واحدة كما أدى الحال هذه الدلالة.

الحقل السادس: مجيء الحال مقيِّدًا الدلالة في مقام التوبة ومغفرة الذنوب؛ ويتمثّل ذلك في قوله تعالى:

الرقم	الآيـــــــة	رقمها	السورة
.1	"وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ **جَمِيعًا** أَيُّهَاَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"	31	النور
.2	"قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ **جَمِيعًا** إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ"	53	الزمر

ففي قوله تعالى:" وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهاَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"

- يأتي الأمر الإلهي تخصيصًا للمؤمنين باستدعاء قيد الحال (جميعًا) كاشفًا أثر العموم والكليّة بالاجتماع في إعلان التوبة دفعة واحدة لما لهذا الحال من تعظيم أمر التوبة وأثرها في فلاح المؤمنين. وهذا ما ذهب إليه صاحب كتاب البرهان في علوم القرآن بقوله: "يدل علَى أنهم كلُّ المؤمنين على العموم والاستغراق فيهِم" (الزركشي، 1957: 1 / 396) ومثّل هذا المعنى من كشف الحالية لتوبة المؤمنين لا يمكن استحضاره بالتوسّل بقيدٍ آخر كالتوكيد المعنوي (جميعُكم) وإن دلّ على الشمول غير أنه قاصر عن بيان الحال للمؤمنين حال اجتماعهم، بل قد يدلّ التوكيد على تفاوت في توبة المؤمنين وتوزّعها أوقاتًا متباينة لا تقدّم أفضليةً للتوبة والرجوع لله تعالى.

ويبرز التباين الدلالي أكثر في قوله تعالى:"قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ"

فـ (جميعًا) "حال من الذنوب؛ أي حال جميعها، أي عمومها؛ فيغفر كل ذنب منها إن حصلت من المذنب أسباب ذلك (ابن عاشور، 1997: 42/24) وهذه بشرى عظيمة من الغفور –عزوجلّ– لعباده المذنبين دفعًا لكلّ يأسٍ من رحمة الله؛ وقد جاءت هذه البشرى مؤكِّدة غفران الذنوب مجتمعةً دفعةً واحدة كشفًا للكرم الإلهيّ العظيم على عباده، والفضل في هذا المعنى عائدٌ للحال (جميعًا)، بينما لا يتحقق هذا المعنى إن حلّ عنصرٌ آخر كالتوكيد المعنوي مثلاً مكان الحال (جميعًا)؛ فإن قلنا: إنّ الله يغفر الذنوب جميعَها، فقد تؤول الدلالة إلى أنّ غفران الذنوب – وإن كان شاملاً لكلّ الذنوب– إلاّ أنه ربما تجيء المغفرة شيئًا فشيئًا على مراحل وفي أوقات متباينة؛ ممّا قد يدفع المذنب إلى اليأس من رحمة الله ومغفرته فيبقى المذنب غارقًا في ذنوبه دون وجل. وهذا، قطعًا، لا يتفق وعظمة الخالق بل ومحبته لخلقه كي يبقوا على تواصل معه وتقارب. فضلاً عمّا تحمله دلالة الحال من دفع كلّ صور اليأس والقنوط من رحمة الله وجميل عفوه، وإغراءً للمسرفين بأن حبل النجاة قائم وباب التوبة مُشرَع كلّ حين.

الحقل السابع: تقييد الدلالة بالحال في مقام الحديث عن أحوال يوم القيامة؛ ويتمثّل في:

الرقم	الآيـــــــة	رقمها	السورة
.1	"يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ **جَمِيعًا** فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا ۚ أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ"	6	المجادلة
.2	"يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ **جَمِيعًا** فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ"	18	المجادلة
.3	"وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ **جَمِيعًا** ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ"	22	الأنعام
.4	"وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ **جَمِيعًا** ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ ۚ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ۖ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ"	28	يونس
.5	"وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ **جَمِيعًا** ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ"	40	سبأ
.6	"وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ **جَمِيعًا** يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ"	128	الأنعام
.7	"وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ **جَمِيعًا**"	172	النساء
.8	"فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ **جَمِيعًا** فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ"	48	المائدة
.9	"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ **جَمِيعًا** فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"	105	المائدة
.10	"إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ **جَمِيعًا** ۖ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا"	4	يونس
.11	"لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ **جَمِيعًا**	37	الأنفال

	فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ"		
.12	"قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا **جَمِيعًا**"	38	الأعراف
.13	"وَبَرَزُوا لِلَّهِ **جَمِيعًا**"	21	إبراهيم
.14	" إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ **جَمِيعًا**"	140	النساء
.15	"قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ **جَمِيعًا** ۖ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ"	44	الزمر

جاء التقييد بالحال (جميعًا) في الآيات السابقة في سياق الحديث عن أهوال يوم القيامة وحال الناس فيه، وتعددت مقامات الحال حسب الحدث، وصاحب الحال؛ فقد يكون الحدث بعثًا أو حشرًا أو مرجعًا لله، أو حالة لقومٍ بأعيانهم، أو شفاعةً إلهية.

- وعلى كلّ حال ينتج الحال (جميعًا) دلالة مقصودة لا يحققها قيد آخر؛ ففي الآية الأولى قوله تعالى:(يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا) تأتي (جميعًا) لإبراز مشهد البعث في صورة من الاجتماع في حال واحدة.(الزجاج، 1988: 136/5)، وفي هذا الحال من البعث كشفٌ جليّ لقدرة الله تعالى في بعثهم بعد الموت للحساب، فضلاً عن أنّ هذه الحال أظهر في تصوير حالهم وقد جُمعوا في وقت واحد دون أن يتخلّف منهم أحد انتظارًا لإنباءِ الله تعالى لهم عن أعمالهم التي أحصاها لهم ونسوها؛ ولعلّ هذا المشهد من هيئة الاجتماع حقيق بإثارة الخوف والخشية من ذلك الموقف العصيب الذي يتفق فيه قسرًا اجتماع هؤلاء الناس بهذه الحال.

وهذا المعنى حاضر في الآية الثانية أيضًا حينما يأتي الحال (جميعًا) في سياق بعث الله تعالى لمن يحلفون كذبًا وزورًا مؤدّيًا دلالة جمعهم كلّهم دون أن يُترك منهم أحد غير مبعوث، بل يجتمعون في حال واحدة. (الزجاج، 1988: 489/4)

ولو كان التقييد بالتوكيد (جميعهم) المؤدّي للكليّة والشمول لَمَا زاد على ذلك، وإنما قد يدلّ على أنّ عملية البعث جاءت على مراحل متفاوتة لا تحقق معنى القدرة الإلهية الخارقة في البعث دفعة واحدة.

- وهذا الأثر للحال (جميعًا) متحقق في الآيات (3–7) في تقييد حدث الحشر يوم القيامة للجنّ والإنس؛ ففي قوله تعالى: وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ.

"ويوم نحشرهم أي: الإنس والجن والشياطين. (جميعًا) ليفتضح من لا يفلح من الظالمين مزيد افتضاح، ويظهر المفلحون بكمال الإعزاز".(القاسمي، 1997: 4/ 333) وهنا تبرز دلالة الحال (جميعًا) في تصوير حال هؤلاء في ذلك اليوم وقد جُمعوا دفعة واحدة في لحظة واحدة للسؤال والحساب تعجيبًا من قدرة الله تعالى وعظمته، وإثباتًا لضعف الخلق وضآلته أمام الخالق عزوجلّ، وهذا المشهد من الجمع يبعث في النفس حالة من الرعب والخوف والفزع. وباستبدال التوكيد المعنويّ (جميعهم) مثلا بالحال (جميعًا) لا نجد زيادة في الدلالة عن الإحاطة والشمول بل إن التوكيد لا يَشترِط اجتماع الخلق دفعة واحدة وإنما على مراحل، وهذا الجمع لا يثير الخوف والفزع بل قد يخفف من وطأة ذلك الموقف على هؤلاء، وهذا مرادٌ بعيد عمّا يريده الله تعالى.

- وفي الآيات (8–10) يتقيّد حدث المرجع بمعنى الرجوع بالحال (جميعًا)؛ أي أنّ ذلك الرجوع يحصل حال الاجتماع، وهذا يدل على أنه ليس المراد من هذا المرجع الموت، وإنما المراد منه القيامة. (الرازي، د.ت:17/ 204) فجميعًا أفادت اتحاد وقت الاجتماع وليس تفرّقه؛ وفي هذا المشهد من الاجتماع إثبات جليٌّ للقدرة الإلهية العجيبة المثيرة للفزع والخوف.

- ويؤدي التقييد بالحال (جميعًا) في الآية (11) الوظيفة الدلالية ذاتها من بيان حال المشركين يوم القيامة إذ يجعل الله الفريق الْخبِيث بعضه على بعض فَيَرْكُمَه جميعاً، والرّكام عبارة عن الجمع والضم، حتى يتراكبوا(الزمخشري، 1997: 219/2)، وهذا الاجتماع والتراكب الحاصل دفعةً واحدة دون تفاوت زماني يظهر صورة مخيفة لحال هؤلاء في ذلك الموقف الرهيب، ولو كان تقييد التراكم بالتوكيد المعنوي (جميعَه) بمعنى قولنا: يركمه جميعه، لدلّ ذلك على احتمالية التراكب والاجتماع شيئًا فشيئًا على مراحل متفاوتة؛ وبذلك يكون تأثير المشهد أقلّ وقْعًا وأنفى لبثِّ الرعب في النفس.

- أمّا تأويل قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا) في الآية (12) أي؛ حتى إذا تداركت الأمم في النار جميعًا، يعني اجتمعت فيها. ويلحظ من تقييد التدارك بالحال جميعًا أثر بيان تلكم الصورة من الاجتماع في وقت واحد وفي لحظة واحدة في نار جهنّم، وما في ذلك الموقف من إثارة وتعجيب من حال هؤلاء.(الطبري، 2000: 416/12–417)

- وفي الآية (13) قوله تعالى:(وبرزوا لله جميعًا) يتقيّد مشهد آخر من مشاهد يوم القيامة بحال الكفار وقد خرجوا من قبورهم فبرزوا لحساب الله وحكمه، وذلك بكلمة (جميعًا) الدالة على حصول حدث البروز دفعة واحدة في وقت واحد بلا تفاوت زماني، وفي هذا الحدث تعظيم لقدرة الله تعالى وقوّته، وكشفًا لضعف الكفار أمام الله في ذلك الموقف.

- ويقضي الحال (جميعًا) في الآية (14) في قوله:(إِنَّ اللهَ جامعُ المنافقينَ والكافرينَ في جهنمَ جميعًا)، ليدلّ على أنّ الله جامع الفريقين من أهل الكفر والنفاق في القيامة في النار، فموفِّق بينهم في عقابه في جهنم وأليم عذابه، كما اتفقوا في الدنيا فاجتمعوا على عداوة المؤمنين، وتوازروا على التخذيل عن دين الله وعن الذي ارتضاه وأمر به وأهله.(الطبري،2000: 9/ 322)، ويتضح من سياق الآية أنّ مجيء الحال (جميعًا) أفاد تصوير مشهد جمع الله تعالى للمنافقين والكافرين في جهنّم دفعة واحدة دون أن يتخلّف أن منهم أو أن يتراخى أحدهم في حضور ذلك المشهد، وباستحضار قيد التوكيد المعنوي (جميعهم) ليحلّ مكان الحال (جميعًا) تستحيل الدلالة إلى الشمول غير المشروط باتحاد الوقت، وهذا المشهد من التراخي والتعقيب قليل الأثر ولا يحقّق غاية إظهار القوّة الإلهية المثيرة للخوف.

- وقد جاء التقييد بالحال في مقام الشفاعة في الآية (15) في قوله تعالى:(قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ۖ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)؛ بالحال المنصوبة(جميعًا) والتي قضت بأنّ معنى: قل لله الشفاعة جميعًا: أي مالكها، يأذن فيها لمن يشاء، ثم أتى بعامٍّ وهو: له ملك السماوات والأرض، فاندرج فيه ملك الشفاعة. ولما كانت الشفاعة من غيره موقوفة على إذنه، كانت الشفاعة كلها له. ولما أخبر أنه له ملك السموات والأرض، هدّدهم بقوله: ثم إليه ترجعون، فيعلمون أنهم لا يشفعون، ويخيب سعيكم في عبادتهم.(الأندلسي، 1999: 208/9) فهذه الشفاعة الشمولية والكليّة قاصرة على الخالق عزوجلّ في آن واحدٍ ومجتمعة بلا تفاوت زمانيّ بين صنوفها وصورها، ولن يتحقّق ذلك المعنى بحلول قيد آخر كالتوكيد المعنوي (جميعها) الذي لا يقضي باتحاد الزمن والهيئة الحالية التي يتحملها الحال.

القيمة الدلالية لقيد التوكيد:

يجيء التوكيد مقيِّدا لمؤكّده سواء أكان التوكيد لفظيًّا أم معنويًّا، وتظهر العلاقة التقييدية بين عنصري التوكيد في تعريف النحاة للتوكيد المعنوي على" أنه تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول، ومعنى التقرير هاهنا أن يكون مفهوم التأكيد ومؤدّاه ثابتًا في المتبوع يدلّ عليه صريحًا كما كان معنى نفسه ثابتًا في (زيد) في قولك: جاءني زيدٌ **نفسُه**؛ إذ يفهم من زيد نفس زيد، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في **(كلّهم)** مفهومًا من القوم في: جاءني القومُ كلُّهم؛ إذ لابدّ أن يكون القوم إشارة إلى جماعة وعيّنة فيكون حقيقة في مجموعهم"(ابن الحاجب، 1979: 328/1–329)،" ثمّ إنّ التأكيد يقرر ذلك الأمر؛ أي يجعله مستقرًّا متحققًا بحيث لا يظنّ به غيره، فربَّ لفظ دالٍّ وضعًا على معنى حقيقة فيه ظنّ المتكلّم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله إمّا لغفلته أو لظنّه بالمتكلّم الغلط أو لظنه به التجوّز فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء؛ أحدها: أن يدفع المتكلّم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلّم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلابدّ أن يكرر اللفظ الذي ظنّ به الغلط فيه تكريرًا لفظيًّا نحو: ضرب زيدٌ زيدٌ، أو ضربَ ضربَ زيد، والغرض الثالث: أنْ يدفع المتكلم عن نفسه ظنّ السامع به تجوّزًا" (ابن الحاجب، 1979: 328/1)؛ أي التجوّز بمعنى من المعاني، وبهذا التعريف يُصنّف التوكيد أحد المقيّدات النحوية للمعنى؛ "الهدف من التوكيد تأكيد المعلومة في نفس السامع وإقرارها".(العمايرة، 2015: 1414)

والمراد من التوكيد بصورتيه: اللفظيّ والمعنويّ إزالة الاحتمالات المتوقّعة للمعنى؛ دفعًا للشكِّ، وتحقيقًا لمقصدٍ كلاميٍّ بعيدٍ عن أيّ غموضٍ أو إبهام. فلا يفيد التوكيد بـ (كلّ وجميع، وعامة) اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفراده، ففي مثل: حضرت الوفود **كلُّها** – يصحُّ أن يكون حضورها في وقت واحد، أو في أوقات متباينة، فهي في معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينة أخرى".(حسن، 1976: 511/3).

وللتوكيد المعنويّ ألفاظ ملحقة بالأنواع الثلاثة – التي ذكرناها–؛ وتدلّ هذه الألفاظ على الإحاطة والشمول؛ وهي: أجمع، وجمعاء، وأجمعون، وجُمَع.

وإنما عدّت ملحقة؛ لأنّ الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبوقة بلفظة(كلّ) التي للتوكيد أيضًا، ومطابقة لها، ومقوّية لمعناها(حسن،1976: 517/3)[1] من ذلك قوله تعالى:" فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ" (سورة الحجر :30)

ويجوز – مع قلّته وفصاحته – أن تستقلّ كلّ لفظة من هذه الألفاظ الملحقة، فتقع توكيدًا غير مسبوقة بكلمة (كلّ) (حسن،1976: 517/3)؛ نحو قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ " (سورة البقرة:161)

"ولا تَعَرُّضَ في **(أجمعين)** إلى اتحاد الوقت، بل هو ككل في إفادة العموم مطلقا" (شرح التسهيل لابن مالك، 1990:3/ 296) دون زيادة عليه؛ فإذا قلنا: قابلت الزائرينَ أجمعين، فقد تكون المقابلة في وقت واحد أو في أوقات مختلفة.(حسن، 1976: 518/3)

وسجّل التقييد بالتوكيد المعنوي متمثلاً في لفظة **(أجمعين)** في ثلاثة وعشرين موضعًا في القرآن الكريم، وقد أعربت بين توكيد

منصوب وتوكيد مجرور، وعلى كلٍّ حال جاء هذا التوكيد في جميع المواضع في سياق الإحاطة والشمول والعموم ودفع التوهم عن المجموع المقصود بالتوكيد. ونمثّل هنا بطائفة من الآيات الكريمة التي ورد فيها التوكيد(**أجمعين**) ثمّ نقف بالتحليل والنظر في مآل الدلالة جرّاء هذا الاستعمال، وهل يمكن أن نلحظ فرقًا دلاليًّا إذا ما استبدلنا بالتوكيد قيدًا آخر كالحال (**جميعًا**) مثلاً؟ من ذلك:

الرقم	الآيـــــــة	رقمها	السورة
1.	"قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ **أَجْمَعِينَ**"	82	ص
2.	"لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ **أَجْمَعِين**"	85	ص
3.	"وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ **أَجْمَعِينَ**"	77	الأنبياء
4.	"فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ **أَجْمَعِين**"	55	الزخرف
5.	"إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ **أَجْمَعِينَ**"	161	البقرة
6.	"اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ **أَجْمَعِينَ**"	93	يوسف

بالنظر في الآية الأولى في قوله تعالى:" قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ" نجد أنّ الدلالة المتحقّقة من استعمال التوكيد (أجمعين) هي دفع التوهم عن إمكانية استثناء إبليس لأحد من غوايته؛ إذ يقسم بشمول البشر عامةً من الغواية، غير أنّ هذه الغواية لا يقدِر على إنفاذها دفعة واحدة في وقت واحد وإنما تحصل في أوقات متباينة؛ فدل على أن (أجمعين)لا تعرّض فيه لاتحاد بالوقت وإنما معناه كمعنى (كلّ) سواء وهو قول جمهور النحويين (ابن هشام، د.ت: 554)؛ ولذا اقتضى مجيء تقييد غواية الناس بالتوكيد (أجمعين) تعجيزًا عن قدرته على إغوائهم في وقت واحد. (الخفاجي، د.ت:5/ 291).

وإذا ما قيّدنا إغواء إبليس للناس بالحال(جميعًا) فإننا نقف على دلالة أخرى لا تتفق والمقام؛ فـ(جميعًا) حال يبيّن هيئة الناس وقد غووا كلهم دفعة واحدة في لحظة واحدة، وهذا بعيد لعجز القدرة الشيطانية على تحقيق ذلك، وعليه لم يحسن نزول الحال منزلة التوكيد.

ولزم نظم الآية الثانية في قوله تعالى: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) توكيدًا معنويًّا يقضي بالإحاطة والشمول لكن دون اشتراط اجتماع الناس في وقت واحد؛ فالمراد بلفظ (أجمعين) تعميم الأصناف، وذلك لا يقتضي دخول جميع الأفراد، كما إذا قلت: ملأت الجراب من جميع أصناف الطعام، فإنه لا يقتضي ذلك إلا أن يكون فيه شيء من كل صنف من الأصناف، لا أن يكون فيه جميع أفراد الطعام؛ كقولك: امتلأ المجلس من جميع أصناف الناس، لا يقتضي أن يكون في المجلس جميع أفراد الناس، بل يكون من كلِّ فرد صنف. (القاسمي، 1997: 6/ 142)

- جاءت (أجمعين) في الآيتين (3–4) مقيّدة لغرق القوم وهلاكهم؛ فأغرقناهم أي أهلكناهم بالغرق. وأجمعين تأكيد للضمير المنصوب. وقد كثر التوكيد بأجمعين غير تابع لكلهم في القرآن (الأندلسي، 1999: 7/ 454) وتتجه الدلالة بالتوكيد نحو الإحاطة والشمول لهلاك القوم لكن دون اشتراط ذلك في زمن واحدٍ، فيمكن أنهم قد أُغرقوا في وقت واحد ويمكن أنهم قد أهلكوا على مراحل متباينة؛ والمعنى الأخير ربما يكون أقرب للدقّة إذ إنّ إغراق القوم متفرقين يزيد من صعوبة المشهد وفجاعته بل إنه يظهر عجز هؤلاء عن النجاة من الغرق حينما يرى أحدهم الآخر وقد هلك أمامه منتظرًا دوره في انقضاء أجله، وفي هذا المنظر كبير خوف ورعبٍ وتعظيم للخالق عزوجلّ. ولننظر في مآل الدلالة إذا ما استبدلنا قيد الحال (جميعًا) بالتوكيد (أجمعين) بقولنا في غير القرآن: (فأغرقناهم جميعًا)؛ لعلّنا نستوحي من هذا التقييد دلالة تستوجب بيان حال القوم وقد أُغرقوا مجتمعين دفعة واحدة وفي وقت واحد؛ وهذا المشهد ربما لا يحقق المراد في بثّ الرعب والخوف في قلوب المُغرَقين لانعدام إدراكهم مشاهدة غرق بعضهم بعضًا.

ونستظهر في قوله تعالى: (اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ) دلالة (أجمعين) في تقييد شمول اجتماع أهل يوسف عليه السلام لكن دون اشتراط في اجتماعهم في وقت واحد فقد يكون المراد اجتماعهم على مراحل متباينة وهذا ما لزمه المقام لتادية تلكم الدلالة. ولا يحسن أن يحلّ الحال (جميعًا) مكان التوكيد المعنويّ (أجمعين)؛ فإذا قلنا في غير القرآن (واتوني بأهلكم جميعًا) باعتبار (جميعًا) حالاً منصوبة ستؤول الدلالة إلى أن طلب الإتيان بالأهل ربما يستلزم تنفيذه اشتراط حضورهم دفعة واحدة وفي وقت واحد، لكنّ ذلك ربما يكون أمرًا عسيرًا على إخوة يوسف، وهو بطلبه الإتيان بالأهل جميعهم دون استثناء مقتنع بصعوبة مجيئهم في الوقت ذاته، ولذا كان التعبير بالتوكيد (أجمعين) أقرب للاستطاعة والمنطق؛ بمعنى أنه لا ضير

من مجيئهم على مراحل متباينة بشرط الكليّة والشمول.

- وبالنظر في دلالة كلٍّ من الحال والتوكيد نجد أنّ الحال (جميعًا) يأتي نكرة يبيّن هيئة صاحبه، فيما يدلّ التوكيد المعنوي (أجمعين، أجمعون، جيمع مضافًا إلى الضمير) على التعريف للمؤكّد، وهذا فرق دلالي مهمٌّ في توجيه المعنى وأثره في تشكيل الكلم. ورغم تقارب دلالة الاجتماع والإحاطة والشمول بين الحال والتوكيد إلاّ أننا لا يمكن إغفال تحقيق معنى مخصوص تستحثّه البيئة الكلامية لكلّ واحدٍ منهما فتنتج دلالة مقصودة لا يقوى أحدهما على أن ينزل منزل الآخر.

خاتمة

وقفت الدراسة على ظاهرة لغوية بيانية لطيفة غاية في الدقة، واستظل الرأي فيها باستقراء أقوال علماء اللغة والبيان والأصول والتفسير وعلوم القرآن والدرس اللساني الحديث تحقيقًا لمراد البحث في إثبات التباين الدلالي المهمّ بين تقييد المسند أو المسند إليه بالحال من جهة وتقييده بالتوكيد المعنوي من جهة أخرى. وبالنظر والدرس والتحليل انتهت الدراسة إلى طائفة من النتائج أهمها:

- أجمعت متون المعاجم اللغوية على أنّ دلالة الفعل (قيّد) تدور حول المعني دلالة محورية تتمثّل في (حبَس، أو منَع)، غير أنّ هذه الدلالة تلوّنت بألوان جزئية متعددة وفقًا للاستعمالات السياقية؛ فتردّدت دلالتها بين الحقيقة والمجاز.
- القيد فضلة يزيد على المسند والمسند إليه يقيّد دلالة أحدهما ليمنع تعدد احتمالات المعنى. أو يحدّ من إطلاق الدلالة للتنوع والاختلاف.
- راح العلماء يتحدثون عن الفضلة على أنّ وظيفتها أن تكون قيدًا في الأحكام أو المعاني التي تنشأ بالعمدة. ومعنى هذا أنّ دلالة (القيد)عندهم تدور حول" تقييد المعنى".
- تناولت الدراسة لفظة الحال (جميعًا) أجل فحص أثرها في تقييد دلالة صاحبها فانتهى الأمر إلى أن (جميعًا) دلّت هيئة اجتماع حصول الحدث أو الأمر دفعة واحدة دون تفاوت زمانيّ مما يعطي قوّة تأثيريّة يعجز أيّ قيد آخر عن تحقيقها.
- جاز أن يدلّ التقييد بلفظة (جميعًا) على احتمالية حصول الحدث أحيانًا في أزمنة متفاوتة نسبة لما ذكره بعض المفسرين.
- أدّى التقييد بالتوكيد المعنويّ (جميع مضافًا إلى الضمير) دلالة الإحاطة والشمول دون استثناء لأحد أو جزء من أجزاء المؤكّد غير أنه وفوق هذه الدلالة الجليلة لم يحقق اشتراط اتحاد وقت حصول الحدث.
- لم يستطع قيد التوكيد المعنوي (جميع مضافًا إلى الضمير) النزول منزل الحال (جميعًا) بحال من الأحوال؛ إذ بدا العجز واضحًا في إمكانية إرادة الدلالة نفسها التي أنتجها الحال من لزوم اتحاد الوقت.
- باختبار إمكانية أن تحلّ (جميعًا) محلّ (أجمعين) بدا أن قصورًا واضحًا يقع جرّاء هذا الاستبدال؛ فالتوكيد (أجمعين) من ناحية تابعٌ معرفة، ولا يشترط اتّحاد الوقت لمتبوعه من ناحية ثانية، بينما يأتي الحال (جميعًا) نكرة يبيّن هيئة صاحبه، ويشترط الاجتماع دفعة واحدة.

التوصيات:

- بالنظر في ما أورده في المفسرين وعلماء الأصول وبعض النحويين حول توجّه دلالة كلمة **(جميعًا)** على اشتراك الحدث في الزمان نصًّا؛ أي في زمن واحد، فضلاً عن إمكانية دلالتها على احتمالية الحدوث في أزمنة متفرقة، فإنّ لزوم استغراق البحث في هذا الإشكال ربما يجد الباحثون فيه مندوحةً تفضي إلى نتائج أخرَ من شأنها الكشف والإيضاح المبين.
- قد يفيد بعض الباحثين في علم الأصول من الولوج في الفروق الدلالية بين الألفاظ ما يتيح لهم استظهار نتائج جديدة نوعية تستحق النظر، وخاصّة الفروق بين: جميعًا، وجميع، وأجمعين، ومعًا، وكلّ، على سبيل المثال.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الآمدي، ع. (1998) الإحكام في أصول الأحكام، ط3 بيروت: دار الكتاب العربي.

الأستراباذي، ر. (1979) شرح الكافية في النحو، ط2 بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشموني، ع. (د.ت) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، د.ط القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

الألوسي، ش. (1995) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، د.ط بيروت: دار الكتب العلمية.

الأندلسي، م. (1999) البحر المحيط في التفسير، ط1 بيروت: دار الفكر.

التهانوي، م. (د.ت) كشّاف اصطلاحات الفنون، د.ط بيروت: دار صادر.

بابتي، ع. (1992) المعجم المفصّل في النحو العربي، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، ع. (1999) دلائل الإعجاز، ط3 بيروت: دار الكتاب العربي.

البغدادي، ع. (1964) زاد المسير في علم التفسير، ط1 دمشق: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

الجوهري، إ. (1987) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط4 بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الحاجب، ج.(1979) الكافية في النحو، ط2 بيروت: دار الكتب العلمية.

حسن، ع. (1976) النحو الوافي، ط4 القاهرة: دار المعارف.

الخفاجي، أ.(د.ت) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، د.ط بيروت: دار صادر.

رابح، ب. (2008) الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، ط1 القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الرازي، م. (د.ت) مفاتيح الغيب، ط1 بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الزّجاج، إ.(1988) معاني القرآن وإعرابه، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية.

الزركشي، م. (1957) البرهان في علوم القرآن، ط1 بيروت: دار المعرفة.

الزمخشري، م. (1997) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1 بيروت: دار إحياء التراث العربي.

السيوطي، ج. (1998) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، إ. (1923) الموافقات في أصول الأحكام، د.ط مصر: المطبعة السلفية.

طبانة، بدوي، (1997م)، معجم البلاغة العربية، ط4، دار ابن حزم، بيروت.

الطبري، م. (2000) جامع البيان في تأويل القرآن، ط1 بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطوفي، ن. (2003) شرح مختصر الروضة، ط4 بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عاشور، م. (1997) التحرير والتنوير، ط1 تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع.

عبد الباقي، م.(1987) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط1 القاهرة: دار الحديث.

عبد اللطيف، م. (1996) بناء الجملة العربية، ط1 القاهرة: دار الشروق.

العكبري، ع. (د.ت) التبيان في إعراب القرآن، ط1 القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ابن فارس، أ. (1981) معجم مقاييس اللغة، ط3 القاهرة: مكتبة الخانجي.

الفراهيدي، خ. (1982) العين، ط1 بغداد: دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

القاسمي، م. (1997) محاسن التأويل، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور،ج. (د.ت) لسان العرب، د.ط بيروت: دار صادر.

ابن هشام، ع. (د.ت) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، د.ط سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.

الدوريات:

بني عامر، إ. (2015) الدلالات اللغوية الواردة في أسماء الله الحسنى، مجلة دراسات، الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد42، عدد3.

العمايرة، م. (2015) تطبيقات في ضوء المنهج الإحصائي اللساني: الجمل نموذجًا، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، ملحق 2.

عنبر، ع. (2016) المناهج الأسلوبية والنظريات النصيّة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 43، ملحق 4.

نصر، ح. (2009) مفهوم القيد في العربية والإنجليزية، دراسة في ضوء علم اللغة التقابلي، مجلة كليّة الآداب، جامعة حلوان، عدد26، يوليو.

The Constraint of Case (Object Complement) and the Constraint of Emphasis and Their Impact on Identifying the Meaning: A Study of the Term "Jami'an" (all) in the Glorious Koran

Saad Abdullah Jebrel Meqdad*

ABSTRACT

This paper examines the discrepancy between the constraint of case (object complement) and the constraint of assertion exemplified by the study of the word "Jami'an" (all) in the Glorious Koran, the grammatical state of which always comes 'mansouba' (in an-nasb state). And then testing the hypothesis by deleting the case of these Koranic verses and bringing other in its place; a semantic assertion for example; all the way to the reach for the significance at that replacement, and finishing by assessing the validity of the aforementioned proposal or discarding it.

The paper starts with introducing the notion of 'constraint' as a word and as a term surveying the opinions of linguists, grammarians with regard to the limits of the 'constraint' and by applying analytical descriptive method on inferring the Koranic verses studied.

The study examined the Koranic significance performed by the term"Jami'an" (all) in the Koranic verses revealing the restriction heavily imposed on the usagethat requires the verification of the event and the occurrence all at one time. It seemed that this meeting on such form is more powerful and more suitable for the context of the speech, and by testing the replacement of constraint of semantic assertion (Jami' plus pronoun) in the place of the constraint of object complement "Jami'an" (all). It has shown that it did not exceed the denotation of assertion depending on the context.

The study concluded the following results:

- The Constraint is a complement attached to the 'attribute' and 'the attributed to' restrict the significance of one of them to prevent the multiplicity of possibilities in meaning, or limiting the significance of the launch of diversity and difference.
- The constraint of semantic assertion of (Jami' plus pronoun) led to the significance of surveying and comprehensibility, without exception, of a part or the parts of the asserted. However, and despite this august significance, the requirement of time unification for the event is not achieved.

Keywords: Constraint, Object Complement, Emphasis, Significance, "Jami'an".

* Department of Humanities, Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Applied Science University, Jordan. Received on 26/3/2017 and Accepted for Publication on 28/6/2017.